الأدوار التربوية لمؤسسات رعاية الأحداث بمدن القناة
"دراسة تقويمية"*

سوسن أحمد حبيشي

مقدمة :

تعد مرحلة الطفولة من المعايير الهامة التي يقاس بها تقدم المجتمع وتطوره، وترجع أهمية هذه المحلة إلي كون الأطفال يشكلون شريحة عريضة في المجتمع مما يجعلهم يمثلون مستقبل الأمة بأكملها حيث تبلغ نسبتهم ٤٣.٤% من إجمالي عدد السكان في مصر حسب تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فتشير الإحصاءات إلي ارتفاع الشريحة العمرية للفئة أقل من ١٨سنة.(١) وبذلك أصبحت العناية بالأطفال ورعايتهم قيمة استراتيجة هامة تسعي إليها معظم دول العالم علي الرغم من اختلاف أيدلوجيتهم وتباين أنظمتهم الاجتماعية ، كما اصبحت تلك الرعاية مقياسا لتقدم الأمم والشعوب ، ولذا احتلت قضايا الطفولة أهمية علي المستوي المحلي والعالمي حيث تنمو فيها قدرات الطفل ومواهبه ويكون قابلا للتأثير والتوجيه .

ومع حدوث كثير من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتسارعة التي أدت لتعرض بعض الأطفال للحرمان من الرعاية الأسرية ، نتيجة لتصدع وانهيار بعض الأسر لظروف اقتصادية واجتماعية كالفقر والمرض والطلاق وانفصال الأبوين أو الهجر ، وكذلك قصور الأباء في الاشراف علي الأبناء (٢) ، مما يحول دون قيام تلك الأسر بواجباتها تجاه أبنائها وتقديم الرعاية التربوية الملائمة لهم بتوفير الفرص التعليمية (٣) ،وقد يؤدي ذلك إلي انخراط بعض الأبناء في سلوكيات منحرفة وهذا يبين لنا مدي تأثير الأسرة في شخصية وسلوك الطفل، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكره عن هذا العالم ، وما يتلقاه من تقاليد وقيم وعادات ومعايير للسلوك إنما هي نتاج لما يتلقاه الطفل في أسرته منذ ميلاده (٤) .

---

* البحث مستخلص من رسالة ماجستير ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى التربية تخصص (أصول تربية) تحت إشراف :-

أ.م.د/أحمد الشناوى الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية – كلية التربية بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس
د/مجدى الحبشى المدرس بقسم أصول التربية – كلية التربية بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس

كما أن الحرمان من الأسرة له أثار سلبية منها تزايد فئة الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية وتعرضهم للانحرافات ، وعدم إستطاعة أنظمة الأسر البديلة القيام بمهامها أدي كل ذلك إلي انشاء نظام المؤسسات لرعاية الفئات المحرومة من الرعاية الأسرية والمنحرفين ، ذلك لأن رعايتهم تعد قضية جوهرية لصالح المجتمع في بناء الشخصية السوية [٥] ، ومع ضعف قيام بعض الأسر بوظيفتها الأساسية وفي مقدمتها وظيفة التنشئة الاجتماعية ، ووظيفة الضبط الاجتماعي الأمر الذي أثر بطبيعة الحال علي نوعية وكفاءة الرعاية المقدمة للأطفال ، فقد بات ضروريا وجود مؤسسات تعويضية لهؤلاء الأطفال تعوضهم عن هذا الدور الحاضر الغائب للأسرة ومن ثم أوجد المجتمع العديد من أساليب الرعاية البديلة والتي منها(٦) :

المؤسسات الإيوائية :

هي مؤسسة اختيارية كان يطلق عليها الملاجئ وحاليا هي مؤسسات للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية

مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث [٧]:

هي مؤسسات اجبارية يودع فيها الحدث تنفيذا لحكم صادر من المحكمة وتضم فئة الأحداث الذين حرموا من الرعاية العادية في أسرهم نتيجة التفكك الأسري وسوء الحالة الاقتصادية وفساد البيئة وغيرها من الأسباب التي أدت إلي انحرافه.

وتشير المؤشرات الإحصائية الصادرة عن وزارة الداخلية إلي تزايد معدلات الجريمة وبين الأحداث خلال السنوات الأخيرة ، وطبقا لاحصاء الجهاز المركزي للمحاسبات أن أعداد الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية والمنحرفين في تزايد وخاصة من هم دون الثامنة عشر ففي عام ٢٠٠٨ وصل العدد ٤٥١٩٥حدثا منحرفا سنويا كما بلغ اجمالي الأحكام الصادرة علي مستوي الجمهورية ٣٥١٤٢حالة سنويا وحتي الآن لم تكن هناك احصاءات دقيقة توضح نسبة الأحداث المنحرفين .

فكانت الحاجة ضرورية لزيادة المؤسسات العاملة في مجال رعاية الأحداث حيث بلغ عدد مؤسسات رعاية الأحداث في مصر ٣٣ مؤسسة منها ٢١ذكور ١٢ للإناث ويبلغ عدد المودعين بها سنويا ٣٥١٤٢ حدثا وذلك وفق احصاءات وزارة الشئون الاجتماعية (إدارة الدفاع الاجتماعي) .

مشكلة الدراسة :

تهدد مشكلة انحراف الأحداث أمن واستقرار المجتمع لأسباب متعددة حيث أن انحرافهم وهم صغار يؤدي إلي انخراطهم في عالم الجريمة وهم بالغين مما يمثل فاقدا بشريا يعرقل جهود التنمية ، ويشكل عبئا عليه فضلا عما يمثله من عبئا آخر علي الجهاز الأمني للدولة ومن ثم تهديده بدلا من استقرار المجتمع (٨)

وتعد مشكلة انحراف الأحداث من المشكلات الخطيرة التي تواجه الأسرة والمدرسة والمجتمع لأنهم يمثلون خطرا علي حياة الأخرين وعنصر قلق واضطراب ، فقد يعرضوا حياتهم وحياة الأخرين للخطر لأن المجتمع يقاومهم نتيجة انحرافهم ، وهم يمثلون مشكلة اجتماعية واقتصادية خطيرة فهم فاقد بشري بالنسبة لعملية البناء الاجتماعي والاقتصادي هذا ويمكن تحديد مشكلة الراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي :

" ما الأدوار التربوية لمؤسسات رعاية الأحداث بمدن القناة "

ويتفرع منه الأسئلة التالية

- ما العوامل الذاتية والبيئية المؤثرة علي انحراف الأحداث بجمهورية مصر العربية ؟
- ما التطور التاريخي لمؤسسات رعاية الأحداث ؟
- ما أهم الخبرات المعاصرة في مجال مؤسسات انحراف الأحداث ؟
- ما واقع الأدوار التربوية لمؤسسات رعاية الأحداث ؟
- ما التوصيات والمقترحات لتفعيل الأدوار التربوية لمؤسسات رعاية الأحداث ؟

أهداف الدراسة :

تتحدد أهداف الدراسة في التالي :

١- التعرف علي الأدوار التربوية التي تمارس بمؤسسات رعاية الأحداث .

٢- التعرف علي بعض الخبرات المعاصرة في مجال انحراف الأحداث

٣- التوصل لتصور مقترح تتبناه مؤسسات رعاية الأحداث لتفعيل أدوارها التربوية .

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلي :

١- أن المجتمع المصري واجهته في السنوات الأخيرة متغيرات اجتماعية واقتصادية كثيرة أثرت بصورة مباشرة علي حجم ظاهرة انحراف الأحداث ، حيث أنها تمثل خطرا علي حاضر المجتمع ومستقبله بإعتبار الأحداث جزء من الثروة البشرية التي يتطلع إليها المجتمع .

٢- تستمد أهميتها من تناولها لشريحة هامة من أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث حيث أنها من الفئة العمرية الهامة في المجتمع وتحتاج إلي الرعاية والاهتمام .

٣- أن مؤسسات رعاية الأحداث لم تلقي الاهتمام من قبل الباحثين في مجال التربية الاهتمام في العلوم الاجتماعية والنفسية والجنائية .

منهج الدراسة :

بما أن هدف الدراسة هو التعرف علي الأدوار التربوية لمؤسسات رعاية الأحداث وتفعيل تلك الأدوار مع وضع تصور مقترح ، لذا كان من الضروري استخدام المنهج الوصفي بكونه لا يهدف فقط إلي وصف الظواهر أو الوضع الراهن بل الوصول إلي استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره [٩] ، ويعد المنهج الوصفي أنسب المناهج البحثية للوقوف علي الواقع الفعلي للأدوار التربوية التي تقوم بها مؤسسات رعاية الأحداث .

حدود الدراسة :

مؤسسات رعاية الأحداث ذات النظام المفتوح بمدن القناة دون غيرها من مؤسسات الأحداث الأخري لاختصاص بعضها بقضايا التشرد والأطفال المعرضين للانحراف، واختصاص البعض منها بالقضايا الخطرة لمن تجاوزوا الثامنة عشرة .

عينة الدراسة :

مؤسسات رعاية الأحداث بمدن القناة .

مصطلحات الدراسة :

مفهوم الأحداث :

بأنهم من يقومون في مرحلتي الطفولة والمراهقة بأفعال ينظر إليها علي أنها منحرفة ، أو غير اجتماعية بناء علي المعايير الاجتماعية والقانونية السائدة [١٠].

مفهوم مؤسسات رعاية الأحداث :

مؤسسات تربوية يرسل إليها الأحداث المنحرفون ، الذين يصدر ضدهم أحكام من محكمة الأحداث ، حيث يقيمون ويراقب سلوكهم لتصحيح اتجاهاتهم المنحرفة [١١] .

مفهوم الأدوار التربوية :

تقديم كافة الخدمات التربوية والتعليمية والاجتماعية والتأهيلية لرعاية الأحداث والتي تساعده علي اكتساب السلوكيات والعادات السليمة والتكيف مع ذاته ومع المجتمع [١٢].

الإطار النظري للدراسة

إن انحراف الأحداث من المشكلات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع وهي مشكلة تعاني منها المجتمعات النامية والمتقدمة علي حد سواء فلا يوجد مجتمع يخلو من انحراف الأحداث ولكن يتفاوت حجم هذه الظاهرة كما وكيفا من مجتمع لأخر .

ومع غياب المجتمع في حماية الأسرة والطفل نجد أن مشكلة انحراف الأحداث تتصاعد في نمائها ومن ثم في خطورتها ، فالأحداث هم في الغالب ضحية ظروف عائلية دفعتهم إلي الانحراف والمتمثلة في التفكك الأسري واضطراب العلاقات الأسرية وإساءة معاملة الأبناء بدنيا ونفسيا .

التطور التاريخي لمؤسسات رعاية الأحداث(١٣) :

بدأ الاهتمام بشئون الأحداث في التشريع المصري منذ عهد محمد علي ، ونص القانون في ذلك الوقت علي وضع الأحداث الصغار مع الكبار في السجون وكان ذلك يعرضهم للانحراف الخلقي والسلوك المنحرف .

ونتيجة فشل تلك القوانين اتجهت التشريعات إلي انشاء دور الايداع الداخلية المخصصة للأحداث ، وسميت الاصلاحيات بهدف ايداع الأحداث وإعادة تنشئتهم تربويا واجتماعيا ، انشئت أول اصلاحية في الأسكندرية ١٨٩٦، والقاهرة ١٨٩٧وتوالت بعد ذلك انشاء الاصلاحيات لزيادة أعداد الأحداث المنحرفين وأصبحت ملحوظة بشكل كبير في المدن الكبري من هنا كانت الحاجة ضرورية لجهات متخصصة ترعي تلك الفئة ، فعندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية ١٩٣٩كان من ضمن اختصاصاتها رعاية الأحداث المنحرفين ، فأنشأت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية مكتب لرعاية الأحداث ١٩٤٠، وأنشأ الاتحاد

العام لرعاية الأحداث ١٩٥٤بقرار جمهوري وأخذ في تدعيم مؤسسات الأحداث التي كانت قائمة بالفعل والعمل علي النهوض بها .

ومع زيادة عدد مؤسسات رعاية الأحداث أصدرت وزارة الشؤن الاجتماعية قرارات وزارية منظمة للعمل بتلك المؤسسات فكانت أول لائحة تنظم عمل مؤسسات رعاية الأحداث رقم ١٢٧لسنة ١٩٦٤ثم تم تعديلها وتطويرها بالقرار ٢٤٦لسنة ١٩٨٤،ومنذ ذلك التاريخ لم يتم تعديلها حتي الآن .

وعلي الرغم من صدور التشريعات لتنظيم عمل تلك المؤسسات إلا أنها تفتقد الأساليب التربوية الحديثة في التعليم والتهذيب ووجود كفاءات متخصصة لممارسة العمل داخل تلك المؤسسات .

أهمية مؤسسات رعاية الأحداث :

١ – يشكل الأحداث المنحرفين جزءا كبيرا من أهم الموارد البشرية الأمر الذي يدعوا إلي الاهتمام بهم وبرعايتهم وحمايتهم وإعدادهم كمواطنين صالحين .

٢ – تمثل تلك الفئة فاقدا بشريا منتجا في المجتمع والقادرة علي المشاركة في مشروعات التنمية التي تخطط لها الدولة لرفع مستويات المعيشة .

٣ – تعتبر وجود مؤسسات رعاية الأحداث ضرورة ملحة تأمينا لسلامة المجتمع وتدعيما له وفي نفس الوقت إعداده بطاقات إنتاجية ذات قيمة ووقاية له من أكثر الأساليب المؤدية لانتشار الانحراف في المجتمع (١٤).

وفي ضوء ما سبق فإن وجود مؤسسات رعاية الأحداث أصبح يمثل ضرورة هامة لتقديم كافة الخدمات التربوية والاجتماعية لهذه الفئة من الأحداث لتجنبهم مخاطر الحرمان من الرعاية الأسرية .

فلسفة مؤسسات رعاية الأحداث :

إن عقاب الحدث المنحرف بتقييد حريته داخل مؤسسات رعاية الأحداث بغرض القصاص منه هو بمثابة الفعل الانحرافي للعقاب ومع أن وجود الحدث المنحرف هو شخص خارج علي القانون وينبغي عقابه إلا أنه يجب ألا تهدر كراوته وإنسانيته وحقه في تلقي الرعاية التي قد تمنعه من العودة إلي الانحراف مرة أخري .

ويمكن تحديد أهم الحقائق والمبادئ التي توجه برامج العمل بمؤسسات رعاية الأحداث فيما يلي(١٥) :

١- أن الأنماط السلوكية والاتجاهات قابلة للتغيير والتعديل إذا أتيحت فص التغيير أمام هؤلاء الذين يتسمون بالأنماط السلوكية غير السوية .

٢- تستهدف مؤسسات الأحداث صالح الحدث وصالح المجتمع في نفس الوقت وذلك لأن الرعاية مسئولية مشتركة للأجهزة الحكومية والهيئات المختصة وتعتمد عل تنسيق جهود سائر الجهات المعنية .

٣- رعاية الأحداث المنحرفين مسئولية قومية اخلاقية .

٤- أن تتاح الفرص للأحداث للاتصال بالمجتمع الخارجي بأى صورة ، بإعتبار أن مستقبل الحدث مرتبط بالمجتمع وأن فترة الإيداع خطوة مؤقتة وتمهيدا للحياة في المجتمع الأكبر .

٥- التأكيد علي أهمية التعرف علي الواقع الأسري للأحداث المنحرفين والأسباب التي دفعت الحدث المنحرف للانحراف ، بإعتبار أن السلوك المنحرف هو معطية حتمية لسمات وراثية وأخري مكتبية ، فلا يستحق العقاب ولكن يحتاج للتأهيل الاجتماعي.

أساليب الرعاية التربوية لمؤسسات رعاية الأحداث :

١- الرعاية التعليمية والمهنية(١٦) :

لا يمكن أن نغفل أهمية الدور التعليمي والمهني بالنسبة للأحداث فمهمة التعليم هي الهدف الأول للمؤسسات إذ يكمن في التعليم نصف العلاج ، وتتم الرعاية التعليمية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث بأسلوبين التعليم العام والتعليم المهني .

والتعليم العام هو التعليم المنظم من قبل الدولة ويتم بإرسال الأحداث إلي المدارس المجاورة وتسير المنهج التعليمية في المؤسسات غالبا مع البرامج السائدة في المجتمع .

أما التعليم المهني يلحق به الأحداث حسب ميولهم ورغباتهم واستعداتهم الجسمية والعقلية للتدريب علي الحرف المختلفة .

ولا شك أن التعليم المهني يتيح للحدث أن يتعلم الحرف عن طريق إلحاق الحدث بالورش داخل المؤسسة (النجارة – السجاد- الحدادة – الخياطة) ويتم فيها التدريب علي إحدي هذه الحرف بقصد إعداده للحياة العملية بعد خروجه من المؤسسة وفي يده حرفة

تجعله قادرا علي الاعتماد علي نفسه وتجنبه مخاطر البطالة الأمر الذي يجعله يبتعد عن الانحراف.

ولكي تكتمل العملية التعليمية داخل المؤسسات لابد من فتح فصول لمحو الأمية بالنسبة للأحداث الذين لا تؤهلهم قدراتهم العقلية ومستوي ذكائهم أن يستمروا في التعليم والذين وضعوا في مجال التدريب المهني ، ويلحقون بفصول لمحو الأمية إذ أن تعلم القراءة والكتابة يمكن أن يفتح آمامهم أبواب الطموح بأن يكون لديهم دور في المجتمع ، بإضافة أن محو أميتهم هو بداي للتنمية المنشودة .

٢- التربية الرياضية والجسمية :

مما لا شك فيه أن للنشاط الرياضي وظيفة هامة في نمو الجسم والعقل ويعطي الحدث الفرصة للتفاعل والاندماج مع المجتمع والاستجابة لمثيرات البيئة المحيطة والمؤسسا مطالبة بالإهتمام بالأنشطة الرياضية المتنوعة ، واتاحة الفرصة للحدث لاختيار نوع الرياضة التي يرغب في ممارستها وقد توصلت دراسة كوثر السعيد [١٧] أن النشاط الرياضي للحدث داخل المؤسسة له أهداف تربوية من أهمها :

- تساعده علي الشعور أنه مرغوب فيه وله أصدقاء.
- تغرس فيه الثقة بالنفس .
- تشجعه علي احترام العمل .
- تعطيه فرصة للقيادة لغيره من زملائه.

و لتحقيق هذه الأهداف التربوية لابد من توافر المشرف الرياضي داخل المؤسسات .

٣- التربية الصحية

تبدأ الرعاية الصحية للحدث منذ دخوله المؤسسة حيث يوقع الكشف الطبي العام علي الأحداث لمعرفة الأمراض التي قد يكون مصابا بها من أجل علاجه ولابد من توافر طبيب في كل مؤسسة ، وزائرة صحية ولكي تحقق الرعاية الصحية هدفها فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتربية الصحية للأحداث خلال حياتهم اليومية في المؤسسة .

والتربية الصحية تعاون الحدث علي تكوين عادات صحية في نومه وفي مأكله وملبسه ونظافته الشخصية ويجب علي العاملين بمؤسسات الأحداث تنمية مجموعة من العادات الصحية لدي الأحداث منها ما هو متصل بالمؤسسة أو المدرسة أو الورش الصناعية.

٤- الرعاية النفسية

تجري علي الأحداث الاختبارات النفسية اللازمة لتقدير حالتهم النفسية والتعليمية ورسم طريقة علاجهم ولابد من توافر أخصائي نفسي لدراسة الحالة النفسية للحدث وإعداده نفسيا للحياة في المجتمع الخارجي .

٥- الرعاية اللاحقة

يشير إلي الاهتمام والمساعدة التي تمنح للحدث بعد خروجه من المؤسسة بغرض معاونته للتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه وضمان عدم تعرضه للانحراف مرة ثانية ، وتستند فلسفة التربية اللاحقة علي مجموعة من الحقائق منها (١٨):

- يعتبر الأحداث قطاعا من البشر دفعتهم ظروف معينة للانحراف ودخول مؤسسات الأحداث ويمكن مساعدتهم لكي يتكيفوا مع المجتمع ويصبحوا مواطنين صالحين يشاركون في تقدم المجتمع وتطوره .

- أن واجب المجتمع لا ينتهي بخروج الحدث من المؤسسة وإنما يستلزم أن يقوم المجتمع من خلال مؤسساته الحكومية والأهلية بالتأهيل الاجتماعي الفعال للحدث وتقديم أوجه التربية المختلفة كل حسب امكاناته وظروفه .

أنواع المؤسسات التي تتولي رعاية الأحداث في مصر :

أولا : مراكز التصنيف والتوجيه

تقوم باستقبال الأحداث المحكوم عليهم وإعادة تصنيفهم كل حسب انحرافه ويتولي بعد ذلك توزيعهم علي المؤسسات المختلفة من حيث الجنس – السن – طبيعة الانحراف(١٩).

ثانيا : الوحدة الشاملة

وتختص باستقبال الأحداث المنحرفين لدراسة أحوالهم والتحفظ عليهم مؤقتا لحين توزيعهم علي المؤسسات وتشتمل علي الأقسام التالية [٢٠]:

١- مركز الاستقبال

ويختص بدراسة حالات الأحداث والتصرف في شأنهم وذلك من الفئات التالية :

- الأحداث الذين يتم القبض عليهم لارتكابهم جريمة .
- الأحداث المحلون من الهيئات المختلفة .
- الأحداث الذين يحضرون من تلقاء أنسهم .

٢- دار الملاحظة

وتقوم بالتحفظ عل الأحداث لحين الفصل في أمرهم وهي تخضع الحدث فيها لدراسة اجتماعية وتربوية وصحية ونفسية متكاملة وهي مرحلة هامة لإعداد الحدث والتمهيد للعلاج النفسي والاجتماعي .

٣- مكتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة

ويقوم بدراسة الحالات المحولة إليه اجتماعيا وطبيا ونفسيا للوقوف علي عوامل انحرافه وع دراسة خطة العلاج المناسبة له وكذلك دراسة حالت الخطورة الاجتماعية كحالات الغياب عن المسكن وتتبعها ومحاولة وقايتها من الانحراف .

٤- دار الضيافة

وتختص بإيواء الأحداث الذين تحكم المحكمة بتسليمهم لها كعائل مؤتمن أو لتصدع أسرهم وذلك في ضوء بحث اجتماعي شامل .

ثالثا : مؤسسات الفتيات المعرضات للانحراف

وتقوم برعاية الفتيات اللاتي لم يبلغن من العمر ثماني عشر سنه نتيجة التصدع الأسري ، طلاق الوالدين ، وفاة أحد الوالدين ويتعرضن للانحراف .

رابعا : دور ضيافة الخريجين

يلحق به خريجوا المؤسسات الذين تم إعدادهم مهنيا أو تعليميا ويثبت من البحث الاجتماعي حاجاتهم إلي الاقامة المؤقتة لحين توفير محل إقامة أو محاولة إعادتهم لأسرهم.

خامسا : مؤسسات الإيداع [٢١]:

وتعد بقصد إيداع الأحداث المحكوم عليهم بقصد إعادة تنشئتهم اجتماعيا وتأهيلهم وإعدادهم للعودة للبيئة الطبيعية وتشتمل علي قسم الاستقبال – قسم الايداع – قسم الضيافة – قسم المراقبة الاجتماعية .

أنواع مؤسسات الإيداع :

المؤسسات المفتوحة :

وتضم الأحداث المنحرفين ممن ثبت إدانتهم وصدر ضدهم حكما من المحكمة لدراسة أحوالهم وتقوم تلك المؤسسات علي فكرة الثقة في الحدث وتنمية إحساسه بالمسئولية ولذلك فهي مؤسسات بلا أسوار والحراسة فيها ضعيفة ولكنها تتيح الفرصة للحدث للهروب.

المؤسسات شبه المفتوحة :

وهي تتوسط المؤسسات الفتوحة والمؤسسات العقابية مثل مؤسسة الشباب بعين شمس وتقبل مرتكب الجنايات من الأحداث وقد يحول إليها من المؤسسات المفتوحة الحالات التي لا تستطيع معالجتها .

المؤسسات المغلقة :

تضم الأحداث من ١٥- ٢١ سنة وصدر ضدهم حكما عقابيا كجرائم القتل وهي تشبه السجون إلي حد كبير من حيث التحفظ والحراسة والرقابة ولكن قوامها الرعاية الاجتماعية.

الجوانب البنائية والوظيفية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث :

تتمثل في شروط القبول بالمؤسسات ومصادر التمويل والجهاز الاداري بها ومجالس الإدارة واختصاصاتهم

شروط القبول بالمؤسسات :

الذين صدر ضدهم حكم بإيداع تطبيقا لأحكام قانون الطفل ١٢لسنة ١٩٩٦(المعاملة الجنائية للطفل)

مصادر التمويل

دعم مادي حكومي وأهلي (التبرعات المادية، والعينية) ويتمثل في الاعانات المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي ، والتبرعات الأهلية .

الهيكل التنظيمي والوظيفي لمؤسسات رعاية الأحداث:

ونظرا لطبيعة الدراسة الحالية والتي تركز علي الأدوار التربوية لمؤسسات الأحداث والتي تتطلب معرفة أدوار العاملين بهذه المؤسسات وجب التعرض إلي البناء التنظيمي والوظيفي لهذه المؤسسات ، ويتكون من مجلس إدارة متمثل في أعضاء منتخبين من قبل

الجمعية العمومية ، ويقوم بوضع سياسية العمل الداخلي بالمؤسسات بالإضافة للعاملين العينين من وزارة التضامن الاجتماعي (دائمين) والمعينين بصفة مؤقتة من قبل مجلس الإدارة.

البرامج والأنشطة التي تقدمها مؤسسات رعاية الأحداث

برامج تربوية – دينية – ثقافية – رياضية – نفسية – اجتماعية – صحية

العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث:

بعد الانتهاء من عرض البناء التنظيمي والوظيفي لمؤسسات رعاية الأحداث في مصر إستدعت الدراسة الحالية التطرق إلي الحدث ذاته لمعرفة أهم العوامل الذاتية والبيئية المؤثرة في انحراف الأحداث .

أولا : العوامل الذاتية (٢٢):

هي مجموعة العوامل المتصلة بشخص الحدث والتي يكون لها تأثير مباشرا أو غير مباشر علي سلوك الحدث الانحرافي وهذه العوامل تتمثل في :

١. العوامل العضوية :

لقد اتفق كثير من العلماء علي أن انحراف الأحداث نتاج العوامل البيئية والذاتية معا ، ومن امثلة العوامل العضوية عاهات الحس – الحركة وتلك العومل تؤدي إلي الشعور بالنقص ومحاولة التعويض عن ذلك محاولة الانتقام من الأهل والمجتمع والتهرب من المسئولية أو الانضمام إلي الفاشلين في أي مجال مدرسي أو مهني وكلهم يقفون ضد المجتمع وقد أشار لمبروزو وبعض أنصار مدرسته إلي العلاقة بين العاهات والسمات البيلوجية وانحراف الأحداث وبناء علي تلك السمات فإن الحدث المنحرف يكون ذات تكوين عضوي خاص له خصائص جسمية وعقلية تختلف عن أقرانه غير المنحرفين .

٢- العوامل العقلية :

فالعوامل العقلية الوراثية تؤدي إلي ضعف التمييز بين السلوك السوي والسلوك الضعيف غير أن الانراف ليس مرتبطا بالنقص العقلي ولكن يمن أن يرتبط بالذكاء الرتفع ، ولكن إذا وجد الفرد الذكي في بيئة لا تقدر ذكاؤه كوجوده في فرقة دراسية لاتناسب قدراته أو اختلاط ببعض زملاء أثرياء يشعرونه بفقره يسهل ذلك انحرافه وتكمن أهمية تلك العوامل في حدود معرفة العوامل العقلية في تهيئة الفرد لارتكاب السلوك المنحرف إلا أننا يجب أن ندرك

أن شخصية الفرد وسلوكه ما هي إلا نتاج تفاعل العوامل العقلية والوراثية مع البيئة التي يعيش فيها .

٣- العوامل النفسية :

إن العوامل النفسية لا يمكن فصلها عن العوامل الأخري فهي ترتبط ارتباطا وثيقا ، ولا شك أن جميع العوامل سواء كانت جسمية أو عقلية أو بيئية لا يكون لها أى خطر إلا بإرتباطها بالعامل النفسي الذي يدفع ويوجه إلي سلوك معين ويجب ان ندرك العوامل النفسية وأثرها في السلوك ن ويري أنصار مدرسة التحليل النفسي أن المنحرف انسان أخفق في ترويض دوافعه الأولية او فشل في إعلائها بأنماط سلوكية مقبولة ، وبناء علي ذلك فإن السلوك المنحرف ليس إلا تعبيرا مباشرا عن دوافع غريزية كامنة أو رغبات ممنوعة .

ثانيا : العوامل البيئية

تعتبر العوامل البيئية هي مجموعة الظروف والعوامل التي تحيط بالحدث في بيئة معينة وتؤثر في سلوكه وتصرفاته كعلاقاته بأسرته وأصدقائه وبعض حالات الانحراف ترجع إلي البيئة التي ينشأ فيها الحدث وتعتبر الأسرة هي الخلية الأولي المسئولة عما يصيب الحدث من انحراف لانه عن طريقها يتلقي القيم والعادات والنظرة إلي الحياة وتحدد في العوامل الخارجية والعوامل الداخلية .

عوامل البيئة الداخلية

يأتي في مقدمة العوامل التي تدفع إلي الانحراف وتتمثل في سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة فهو عامل قد يدفع إلي انحراف الأبناء – الانهيار الخلقي في الأسرة ، ولا شك أن الفقر والحالة الاقتصادية السيئة للفرد تلعب دورا كبيرا في تحديد نمط الشخصية وفي مقدار نموها السليم أو نمو الانحراف فالتحولات الاقتصادية تركت تأثيراتها الفاعلة علي بنية الأسرة ، حيث تعتبر الأسرة من أهم العوامل الاجتماعية في تشكيل السلوك الخلقي ، واكتساب المعايير التي تكون في صورة عادات سلوكية مرغوب فيها ، وذلك لأن معظم المشكلات الموجودة في المجتمع ترجع إلي وجود خلل في التربية الأسرية ، والأساليب الخاطئة في التربية نتيجة التغيرات التي حدثت في الأسرة المصرية مما أدي إلي ظهور بعض الانحرافات لدي بعض الأبناء (٢٣).

عوامل البيئة الخارجية

تلعب البيئة الخارجية دور كبير في انحراف الأحداث ويقصد بها المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها الحدث وتشابك العلاقات بين الأسر وأفرادها تأثرا وتأثيرا ، فالبيئة التي يعيش فيها الحدث تسهم في تزويده ببعض القيم والمواقف والاتجاهات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الاطار الضاري العام الذي يميز تلك البيئة(٢٤).

١- فالحي له دورا مكملا لدور الاسرة في توجيه سلوك الحدث ، ويؤثر كل منهما في الآخر فقد يكون داعما لما تقدمه الأسرة من سلوكيات بغض النظر عن ماهية هذا السلوك وقد يكون هادما وذلك يتأتي من طبيعة الحي ومستواه الاقتصادي والاجتماعي .

٢- الأصدقاء الذين يرتبط بهم الحدث وجدانيا فإن تأثيرهم خطير وخاصة إذا كانوا منحرفين وعندئذ يصبحون عاملا مساعدا علي السلوك المنحرف ومنهم من يتعلم معني السلطة التي تختلف عن سلطة الوالدين حيث تعتبر سلطة جديدة يسهم الحدث في خلقها ويعمل علي تنظيمها وحمايتها .

٣- ظروف العمل قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في انحراف الأحداث فالعمل الصعب قد يولد إلي ردود فعل عنيفة للحدث لدي الأخرين وقد يدفعه إلي الانحراف كما أن التحول المفاجئ من المدرسة أو الأسرة إلي ميدان العمل له أثر علي سلوك الحدث وقد يدفع به إلي الانحراف .

٤- العوامل الايولوجية ويقصد بها مناطق مناطق الانحراف فالحدث يهرب من المدرسة أو المنزل أو العمل يسعي إلي تلك المناطق التي يتوافر فيها العديد من الانحرافات كما أن الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان التي ينتشر فيها الأماكن المهجورة تعتبر بيئة لتفريخ السلوك المنحرف(٢٥) .

٥-علاقة التلميذ بمعليمه فكثيرا ما تسوء العلاقة بين التلميذ ومعليمه لأسباب تتصل بالمعلم غير المؤهل ولا يعرف عن سيكلوجية التلاميذ وخصائصهم الجسمية والعقلية والوجدانية وسلوكهم الاجتماعي في أطوار نموهم المختلفة وقد يلجأ مثل هذا المدرس للضرب وبالتالي قد يكره التلميذ المدرسة وقد يدفعه إلي الهروب من المدرسة والعودة إلي المنزل في مواعيد المدرسة خوفا من عقاب والدية وبالتالي قد يتعرض للانحراف، والفجوة في الأفكار والخبرة بين المدرس والتلميذ مع غياب التوجيه التربوي والنفسي ، وقلة كفاءة المعلم وضعف شخصيته ،

وعدم ممارسة التلاميذ للأنشطة المدرسية وغياب دور المعلم القدوة مع كثرة المتناقضات داخل المؤسسات التعليمية مثل تناقض قيم الأمانة ، الصدق ، الغش كل ذلك قد يدفع بعض التلاميذ للتعرض للانحراف .

خبرات بعض الدول في مجال مؤسسات رعاية الأحداث

١-خبرة الإمارات

من المشكلات الاجتماعية السائدة في دولة الإمارات مشكلة انحراف الأحداث حيث تعد من الظواهر السلبية التي تواجه مجتمع الإمارات ، ولقد أصدرت دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦بشأن الأحداث المنحرفين وحدد في مادته الأولي تعريف للحدث الذي ينطبق عليه القانون بأنه من لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكاب الفعل محل المساءلة(٢٦).

أولا: فلسفة وأهداف مؤسسات رعاية الأحداث بدولة الإمارات

مجتمع الإمارات ذو طبيعة خاصة ويتبني مدخلا لتحسين الخدمات المقدمة للأحداث المنحرفين قائما علي الشراكة الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني ، وتسعي إلي تحقيق مجموعة من الأهداف منها (٢٧):

١- توفير التربية والتعليم واكساب المعرفة

٢- اتاحة فرص التدريب المهني والتأهيل واعداد الفرص اللازمة لتعليم الأحداث

٣- توفير العلاج والرعاية النفسية والطبية والمعيشية اللازمة للأحداث

٤- العمل علي بث روح التضامن من أجل تحقيق ما يسمي بالأسر البديلة للأحداث المنحرفين

وفي ضوء هذه الأهداف نجد أنها ركزت علي كافة الجوانب التعليمية والصحية والدينية لتنمية قدرات الأحداث مع زيادة امكانية نجاحهم في الحياة مرة أخري من خلال متابعتهم بعد خروجهم من المؤسسة.

ثانيا : البرامج والخدمات التربوية بمؤسسات رعاية الأحداث بدولة الإمارات

تتمثل البرامج والخدمات التربوية في (٢٨):

١- توفير الرعاية التعليمية وتوجيه البناء لمواصلة تعليمهم بالمرحل المختلفة

٢- فتح فصول محو الأمية لمن فاتهم فرص التعليم

٣- الاهتمام بالتربية الدينية وتأدية الفرائض في أوقاتها

٤- تنمية الهوايات المختلفة للأحداث

٥- الاهتمام بالتدريب المهني والالحاق بمراكز التدريب المختلفة

تمويل المؤسسات

يوجد في الإمارات بعض القوانين التي تنظم تمويل ودعم مؤسسات رعاية الأحداث ولعل من أهمها قانون رقم ٧٠لسنة ١٩٧٩والخاص بتنظيم تمويل تلك المؤسسات عن طريق وزارة العمل والشئون الاجتماعية بالإضافة للتمويل الأهلي والذي يقدم بصورة تبرعات مادية وعينية(٢٩).

الجهود المبذولة في دولة الإمارات لمواجهة مشكلة انحراف الأحداث(٣٠):

١- ضرورة تخصيص محكمة للأحداث للنظر في قضاياهم

٢- تشكيل جمعيات أهلية تطوعية للإشراف علي مؤسسات الأحداث

٣- تحديث القوانين بما يتفق مع التغيرات المجتمعية

٤- انشاء مجلس أعلي لرعاية يضم كبار المسئولين للتعرف علي واقع المشكلة في المجتمع

٢-خبرة الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم اهتماما بفئة الأحداث المنحرفين ، حيث تتعدد وتتنوع خبراتها في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين في مؤسسات أخذت مسميات مختلفة حيث شهد المجتمع الأمريكي عدة تغيرات اجتماعية أثرت علي نسق الحياة الأسرية .

فقد ظهرت حركة انشاء مؤسسات رعاية الأحداث في ولاية نيوجرسي ١٨١٨ثم في بوسطن ١٨٢٦كما أنشئت أول محكمة للأحداث عام ١٨٩٩بمدينة شيكاجو وبعد ذلك انتشر في جميع الولايات وبصدور قانون الأحداث ١٨٩٩توالت التشريعات والتعديلات المناسبة حتي صدور القانون ١٩٤٨والذي نص علي ضرورة متابعة حالات الأحداث المنحرفين باستخدام الرعاية اللاحقة بدلا من المراقبة الاجتماعية .

وتقوم مؤسسات الأحداث علي الاهتمام بالأحداث الضعفاء والمنحرفين وتنشئتهم اجتماعيا ورغم اهمية الرعاية المؤسسية إلا أن هناك اتجاهات جديدة في تلك الدول وهي الاهتمام بالرعاية الأسرية والتي تهدف إلي تزويد الأسر بما تحتاجه من تدريب الوالدين أو المساعدة المادية والخدمات الصحية والعمل لتقليل الانحرافات داخل تلك المجتمعات(٣١) .

فلسفة وأهداف مؤسسات رعاية الأحداث بالولايات المتحدة الأمريكية

حدد الكونجرس الأمريكي السياسات التي تنظم حقوق الأحداث والخدمات الاجتماعية والتعليمية في التالي(٣٢) :

١ـ مطالبة كل هيئة تعليمية في كل ولاية بحصر الأحداث المنحرفين من حيث أعدادهم وتوفير فرص متكافئة لحصولهم علي التعليم المجاني .

٢ـ يطلب من كل ولاية إيواء الأحداث كجزء مكمل ضمن قوانين الاستيعاب المدرسي

٣ـ عدم اعتبار الأحداث المنحرفين وسيلة لعزلهم عن المجتمع ومحاولة حصولهم علي كافة الخدمات التعليمية

البرامج والخدمات التربوية

١ـ توفير المنح التعليمية لدعم الخدمات التعليمية والتربوية للأحداث المنحرفين

٢ـ مراقبة نشاطات المؤسسات مع تبني خطط لتمويل خدماتها

٣ـ التنسيق المتبادل بين الأنظمة التعليمية الرسمية وبين المؤسسات في تقديم الخدمات التربوية

تمويل مؤسسات رعاية الأحداث بالولايات المتحدة الأمريكية

تلعب المنظمات الأهلية دورا بارزا في دعم المؤسسات ماديا وتوفير احتياجاتها المختلفة لتحقيق الأهداف التالية(٣٣) :

١ـ توفير الرعاية المتكاملة لكل حدث علي حدة من خلال توفير جميع متطلباته التعليمية والصحية والثقافية والمهنية

٢ـ تقديم المساعدات المالية للمؤسسات

٣ـ تقديم المساعدات الطبية والتربوية للأحداث المودعين بالمؤسسات

الجهود المبذولة في الولأيات المتحدة الأمريكية لرعاية الأحداث

يشترك مع المؤسسات الحكومية شركاء قوميون في تطوير مؤسسات رعاية الأحداث من أهمها(٣٤):

١- المركز القومي لتعنيم المحرومين ويدعمه وزارة التعليم

٢- الجمعية القومية الأحداث المنحرفين وتتكون من أعضاء يمثلون كافة قطاعات المجتمع

٣- المركز القانوني للحرمان والفقر لتحقيق الوقاية من الانحراف

الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي(٣٥):

استخدمت الدراسة الاستبيان أداة لها، ثم عولجت البيانات بعد جمعها بواسطة حزم البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية

Spss (Statistical Packagesc for social sciences)

١- التكرارات والنسب المئوية لها

٢- اختبار(ت) Te- test

ويستخدم اختبار T – test لتحديد دلالة الفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين أو أكثر عند مستوي دلالة ٠.٠٥

٣- اختبار (ف) F- test

ويستخدم اختبار F-test لتحديد دلالة الفروق عند مستوي دلالة ٠.٠٥

٤-اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة

وقد استخدم هذا الاختبار لمعرفة دلالة الفروق لصالح أي محافظة

نتائج الدراسة الميدانية :

١- لم تتوافر الخدمات التعليمية من منظور عينة الدراسة (العاملين – الأحداث) حيث لم تتوافر من منظور الأحداث حيث أقر ٨٥.٦% أنها غير متوافرة وأقر ٥٨.٧% من العاملين أنها متوافرة أحيانا وعموما فالخدمات التعليمية غير متوافرة من منظور عينة الدراسة .

٢- لم تتوافر الخدمات الاجتماعية من منظور عينة الدراسة (العاملين – الأحداث) حيث أقر ٧٢٠٦% أمن عين الأحداث أنها غير متوافرة وأقر ٥٠٠٠% مت عينة الدراسة من العاملين أنها متوافرة أحيانا وعموما فالخدمات الاجتماعية غير متوافرة من منظور جملة عينة الدراسة

٣- لم تتوافر التربية الصحية من منظور عينة الدراسة (العاملين – الأحداث) حيث أقر ٥٦.٥% من منظور عينة الدراسة من الأحداث أنها غير متوافرة وأقر ٦٣.٧% من منظور عينة الدراسة من العاملين أنها متوافرة أحيانا وعموما فالتربية الصحية غير متوافرة من منظور جملة أفراد عينة الدراسة .

٤- لم تتوافر التربية الدينية والقومية من منظور عينة الدراسة (العاملين – الأحداث) حيث أقر ٥٣.٢% من عينة الدراسة من الأحداث أنها غير متوافرة وأقر ٤٢.٦% من عينة الدراسة العاملين أنها غير متوافرة وعموما فالتربية الدينية والقومية غير متوافرة من منظور جملة عينة الدراسة.

٥- لم تتوافر التربية الرياضية من منظور عينة الدراسة (العاملين – الأحداث) حيث أقر ٧٥.٨% من عينة الدراسة من الأحداث أنها غير متوافرة وأقر ٦٥.٠% من عينة الدراسة من العاملين أنها غير متوافرة وعموما فالتربية الرياضية غير متوافرة من منظور جملة أفراد عينة الدراسة .

٦- لم تتوافر التربية المهنية من منظور عينة الدراسة (العاملين – الأحداث) حيث أقر ٤٣.٥% من عينة الدراسة من الأحداث أنها غير متوافرة وأقر ٦٥.٠% أنها متوافرة أحيانا وعموما فالتربية المهنية غير متوافرة من منظور جملة أفراد عينة الدراسة .

٧- لم تتوافر الأنشطة الترفيهية والهوايات من منظور عينة الدراسة (العاملين–الأحداث) حيث أقر ٧١.٠% من عينة الدراسة من الأحداث أنها غير متوافرة وأقر ٥٦.٢% من عينة الدراسة من العاملين أنها غير متوافرة وعموما فالأنشطة الترفيهية والهوايات غير متوافرة من جملة أفراد عينة الدراسة .

٨- كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأدوار التربوية تتسم بالتقليدية ويغلب عليها الطابع الإداري الذي يركز علي الجانب العلاجي ويغفل الجانب الوقائي والإنمائي .

٩- أن نسبة كبيرة من العاملين ليست لهم خبرة كافية للعمل بهذا المجال وقد لا يرغبون في العمل فيه ولكن فرض العمل عليهم وبالتالي لا يمكن تحقيق أى هدف من أهداف العمل بتلك المؤسسات .

١٠- أما بالنسبة لدلالة الفروق داخل عينة الدراسة بالنسبة لدرجة توافر الأدوار التربوية :

- توجد فروق بالنسبة لدرجة توافر الأدوار التربوية بين العاملين – والأحداث

- توجد فروق بالنسبة لدرجة توافر الأدوار التربوية بين المؤسسات الثلاثة

التوصيات والمقترحات

١- وضع استراتيجية قومية تشارك فيها كافة أجهزة الدولة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بشكل متكامل ومتناسق يتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتقييم أداء مؤسسات الأحداث لتفعيل أدوارها .

٢- توفير البنية الأساسية لمؤسسات رعاية الأحداث والكوادر المتخصصة في التعامل مع تلك الفئة ويجب علي الدولة الاهتمام بالتوسع في إنشاء مؤسسات رعاية الأحداث حيث يوجد العديد من المحافظات بدون مؤسسات رعاية الأحداث .

٣- ضرورة توافر قاعدة معلومات كاملة وعلمية لإمداد الباحثين بالبيانات والاحصاءات اللازمة وبطريقة علمية عن مؤسسات رعاية الأحداث .

٤- ضرورة انشاء هيئة عليا نت المسئولين والعنيين بمشكلة انحراف الأحداث من وزارة التضامن الاجتماعي ومن المختصين في التربية والطب والتأهيل وشرطة الأحداث .... الخ وتكون من مسئوليتها :

أ- المساهمة في تخطيط البرامج التعليمية والاجتماعية والمهنية والصحية للارتقاء بمستوي الأدوار التربوية .

ب- وضع سياسة طويلة المدي لإعداد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والتربويين إعداد نظريا وعلميا يمكنهم العمل بكفاءة عالية .

جـ- خطيط برامج الوقاية في آجالها البعيدة والقريبة كل حسب امكاناته وتخصصاته لتحقيق هدف واحد وواضح وهو الارتقاء بمستوي الأدوار التربوية للمؤسسات الأحداث .

٤- شاركة الفعالة لأجهزة الاعلام مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي في تنمية الوعي لدي المجتمع بضرورة تغيير النظرة الدونية إلي تلك الفئة وأنهم لهم الحق في الحصول علي الرعاية التربوية اللازمة .

٥- وضع خطط متكاملة ارعية الأحداث ذات أهداف واضحة وجدول زمني محدد مع تهيئة الظروف والمناخ الذي يوفر ضمان نجاح تنفيذها .

وحتي تحقق التوصيات والمقترحات الغرض منها لابد من :

تطوير أداء العاملين بمؤسسات رعاية الأحداث

ويرتبط تحقيق بالتخطيط الجيد لانتقاء ملائم للعاملين من خلال ما يلي :

١- حسن اختيار العاملين بتلك المؤسسات مع التدريب الهادف لهم .

٢- توفير الحافز المادي والمعنوي للعاملين لتطوير أدائهم .

٣- التأكيد علي رفع الخبرات والمهارات للعاملين في مؤسسات رعاية الأحداث

٤- إجراء مقابلات شخصية للعاملين بمؤسسات الأحداث للتأكد من توافر الشروط والقدرات اللازمة للعمل وفقا للمعايير التالية :

أ- الاستعداد الشخصي

ب - التخصص التربوي

جـ - الوعي المهني واستخدام أساليب الرعاية التربوية بمرونة وفقا لمدي مناسبتها .

مع مراعاة أن يتناسب أعداد العاملين مع حجم العمل بها من خلال تكوين جهاز إداري متكامل (أخصائي نفسي – أخصائي اجتماعي – ومتخصصي الأنشطة المختلفة)

تفعيل المشاركة المجتمعية

ولتحقيق التصور لابد من المشاركة المجتمعية من خلال التالي

١- تحقيق التواصل بين مؤسسات رعاية الأحداث ومؤسسات المجتمع المدني مع إيجاد صور من التعاون المشترك بينهما لإمداد هذه المؤسسات بالاحتياجات اللازمة لتوافر الأدوار التربوية .

٢- إعادة النظر في تنفيذ خطط الأدوار التربوية بالمؤسسات مع ضرورة تعديل وتحديث القوانين واللوائح المنظمة للعمل بالمؤسسات .

٣- ضرورة إعداد مؤسسات الأحداث كتيبات ومطبوعات لزيادة وعي المجتمع ومنظماته الأهلية باهمية مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث .

٢-العمل علي دمج الأحداث بالمجتمع الخارجي ومؤسساته ودفع قيادات المنظمات الأهلية نحو زيارة هذه المؤسسات وتقديم الدعم المعنوي والمادي للأحداث لإشعارهم بانهم أفراد مرغوب فيهم .

مع ضرورة تعاون التعليم العالي والتربية والأوقاف ووزارة التضامن الاجتماعي والعدل كل في تخصصه للإرتقاء بالأدوار التربوية لمؤسسات رعاية الأحداث

المراجع والهوامش:

١- الجهاز المركزي العام للتعبئة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي ، يوليو ٢٠٠٨، التعداد العام جمهورية مصر العربية .

٢- جان شاذال : انحراف الأحداث ، ترجمة محمود شوكت ، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت، ص ٢٣.

٣- محمود حسن : الرعاية الاجتماعية ، الاسكندرية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٨٤، ص ٤٣٦.

٤- سمير نعيم : الدراسات العلمية للسلوك الاجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية ، القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٠، ص ٧٤.

٥- إبراهيم الزهيري : دراسة ميدانية للمتطلبات التربوية اللازمة للتنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة ، مركز دراسات الطفولة ، المؤتمر السنوي السادس للطفل المصري تنشئته ورعايته ، جامعة عين شمس في الفترة ١٠-١٣مارس ١٩٩٣، ص ٥٨٤.

٦- عبد الخالق عفيفي : الخدمة الاجتماعية المعاصرة ومشكلات الطفولة ، القاهرة ،مؤسسة الكوثر للطباعة ،٢٠٠٦، ص ٢٠٥.

٧- علي جعفر : الأحداث المنحرفون ، دراسة مقارنة ، لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤، ص ٣١٤.

٨- سيد عويضة : الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين ، المؤتمر العلمي الحادي عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، مجلد ٦، ٢٠-٢١إبريل ١٩٩٨، ص ٥٣.

٩- حامد زهران : مفهوم الذات والسلوك الاجتماعي للشباب بين الواقعية والمثالية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، السنة الثالثة ، ١٩٧٧، ص ٥٦.

١٠- ديويولدب فالين دالين : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة النجلو المصرية ، ١٩٨٥، ص ٣١٢.

١١- صالح دياب : أسس التربية ، عمان ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥، ص ٤٨.

١٢- حسن شحاته ، زينب النجار : معجم المصطلحات التربوية والنفسية ، القاهرة، دار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣، ص ٥٢.

١٣- مصطفي جعفر : شرح قانون العقوبات ، ط٢، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٩٠،ص ٤٨٥.

١٤- دينكن ميشيل : معجم علم الاجتماع ، ترجمة احسان محمد ،بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٦، ص ٣٦٨.

١٥- نبيل ابراهيم : العمل مع الجماعات وتنمية اتجاهات المحرومين من الرعاية الأسرية نحو المجتمع ، المؤتمر العلمي السنوي العاشر ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ٢٠ يناير ١٩٩٧، ص ٥٦٩.

١٦- محمد عبد النبي : الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٩٨، ص ٣٠٢.

١٧- سلامة غباري : دور الأخصائي الاجتماعي في مجال الجريمة والانحراف ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧.

١٨- عبود السراج : علم الاجرام وعلم العقاب ، جامعة الكويت ، ط٢، الكويت ، ١٩٨٣، ص ٤٥٣.

١٩- كوثر السعيد : تأثير برنامج ترويح رياضي مقترح علي كل من مفهوم الذات والانحرافات السلوكية للفتيات المنحرفات ، المؤتمر العلمي الرابع للطفل المصري ، الطفل المصري وتحديات القرن الحادي والعشرين ن في الفترة في ٢٧- ٣٠ابريل الجزء الأول ، جامعة عين شمس ، مركز دراسات الطفولة ، القاهرة ، ١٩٩١، ص ١١٧.

٢٠- أحمد فوزي : رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة ، ضمن أبحاث الندوة العلمية الثامنة عشرة ، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، في الفترة ١٨-٣٠يوليو ، المركز العربي للدراسات الأمنية ،١٩٨٦ ،الرياض ، ص ٩٦.

٢١- فاروق صادق : نظام العمل في مؤسسات الأحداث ، وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٨٢، ص ١٢٨.

٢٢- وزارة الشئون الاجتماعية : مجموعة قرارات وزارية منظمة للعمل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث ، مادة (١) من القرار الوزاري ١١٤لسنة ١٩٧٦.

٢٣- وزارة الشؤن الاجتماعية : الجمعية العامة للدفاع الاجتماعي ، ملحق تكميلي لمجموعة القرارات والقوانين الوزارية المنظمة للعمل بمؤسسات رعاية الأحداث ١٩٨٩، ص ٤٠.

٢٤- ـــــــ : المرجع السابق ، ص ٣٠.

٢٥- سلامة غباري : الدفاع الاجتماعي في مجال الجريمة والانحراف ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٥، ص ١٢٧.

٢٦- عبود السراج : شرح قانون الأحداث الجانحين ، دمشق ، المركز العربي للدراسات ، ١٩٩٧، ص ١٢٣.

٢٧- هدي الحسيني : أبناؤنا في خطر ، وتأهيل الأحداث ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٥، ص ٧٣.

٢٨- رضا الميرغني : رعاية الأحداث في القوانين والتشريعات العربية ، الرياض ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٩٠، ص ٦٥.

٢٩- راشد محمد راشد : دراسة عن مؤسسات رعاية الأحداث في الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤.

Available at : http:// www.Fazza3.com /vb/T22876.html2/7/2009.

٣٠- زهرة الجاسم : مشكلة الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة علمية ونظرية من واقع وحدة الرعاية الشاملة للأحداث ، الامارات ، مركز الثقافة والعلوم ، ١٩٩٦، ص ١٣٧.

٣١- نهي حامد عبد الكريم : عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ١١١.

32- Mekenzie .Richard .B: rethinking Orphmages For the 21 Century , California , SAGE publications , inc., 1995,p2.

33- http:// www .naehcy .org 1/8/2009 at 1:30 AM.

٣٤- أحمد عبد ربه : مشكلة الأحداث في مصر دوافعها ، القاهرة ،دار الكتاب ، ١٩٩٨، ص ٢٠.

35- Edward , Miniun ,Catl, statistical Reasoing In psychology and education ,third edition new York : johnwijcy and sons, inc, 1993,p 309.